



Measuring and analyzing the impact of government financial dominance on health spending in Iraq for the period 2004-2022

Wafa Rashid Alaway

University of Fallujah - Central Post Office

wafa.rashid@uofallujah.edu.iq

Key words:

Financial dominance, health spending

ARTICLE INFO

Article history:

Received	15 Jun. 2025
Accepted	01 Jul. 2025
Available online	31 Dec. 2025

©2025 THIS IS AN OPEN ACCESS
ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.
<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Wafa Rashid Alaway
University of Fallujah

Abstract:

The research aims to measure the extent to which the efficiency of health spending can be affected by the financial policies followed in cases of deficit or surplus. The results showed an inverse relationship between the general budget (surplus and deficit) and health spending during the study period (2004-2022), as an increase in the deficit leads to a decrease in health spending. The reason is that in times of financial deficit, the government is forced to reduce spending on sectors, including the health sector. The research concluded with a set of recommendations, the most important of which is that spending on the health sector must be enhanced by providing the necessary supplies, a vital investment that positively affects economic activity and achieves human development. Given the importance of this sector and its impact on all other sectors, providing a healthy environment contributes to increasing the ability to produce and work.

قياس وتحليل أثر الهيمنة المالية الحكومية للانفاق على الصحة في العراق للمدة 2004-2022

م.م. وفاء رشيد علاوي
جامعة الفلوجة - شعبة البريد المركزي
wafa.rashid@uofallujah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى قياس مدى تأثر كفاءة الانفاق الصحي بالسياسات المالية المتبعة في حالات العجز او الفائض ، و أظهرت النتائج ان هناك علاقة عكسية بين الموازنة العامة (فائض وعجز) والانفاق على الصحة خلال مدة الدراسة (2004-2022) فإن زيادة العجز تؤدي الى انخفاض الانفاق على الصحة والسبب في اوقات العجز المالي تضطر الحكومة الى تقليل الانفاق على قطاعات بما فيها قطاع الصحة وختم البحث بمجموعة من التوصيات اهمها يجب تعزيز الإنفاق على قطاع الصحة من خلال توفير المستلزمات الضرورية استثماراً حيوياً يُؤثر إيجاباً في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية نظراً لأهمية هذا القطاع وتأثيره في جميع القطاعات الأخرى، لذا فإن توفير بيئة صحية سليمة يُسهم في زيادة القدرة على الإنتاج والعمل.

الكلمات المفتاحية: الهيمنة المالية، الانفاق على الصحة.

المقدمة:

تعد الموازنة العامة اداة محورية في توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية في العراق اذ تعكس توجهات الحكومة في توزيع الموارد وتعد الموازنة العامة المتمثلة (عجز وفائض) من مؤشرات المهمة التي تؤثر في قدرة الدولة على تمويل القطاعات الحيوية ومن ابرزها قطاع الصحة ، وان العلاقة بين الوضع المالي للحكومة ومستوى الانفاق الصحي تثير اهتماماً متزايداً في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والضغوط المتصاعدة على الخدمات الصحية لاسيما في الدول النامية ومنها العراق ففي حالات العجز المالي تميل الى تقليص الانفاق العام مما يؤدي الى تراجع جودة الخدمات الصحية وتضاؤل فرص الحصول عليها في المقابل قد يوفر تحقيق فائض في الموازنة فرصة لزيادة الاستثمار في البنية التحتية الصحية وتحسين الرعاية الصحية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الهيمنة المالية ومعرفة تأثيرها على الانفاق على الصحة في العراق لتحديد فيما اذا كانت الهيمنة المالية تسهم في تحسين وتطوير قطاع الصحي او تعيق في تحسينه بسبب سوء توزيع الموارد والاعتماد المفرط على النفط .

مشكلة البحث:

تتبع مشكلة البحث من الحاجة الى تحليل العلاقة وتحديد فيما اذا كانت التغيرات في مؤشرات الموازنة العامة تؤثر فعليا على حجم الانفاق الصحي وكيفية توجيه السياسة المالية بالشكل الذي يحقق التوازن بين الانضباط المالي وتوفير خدمات صحية فعالة وشاملة .

فرضية البحث:

يؤدي العجز في الموازنة العامة في العراق الى تقليص الانفاق الحكومي على القطاع الصحي في حين يسهم الفائض في زيادته وتحسين الخدمات الصحية المقدمة خلال المدة (2004-2022) .

هدف البحث:

تحديد الى اي مدى تتأثر كفاءة الانفاق الصحي بالسياسات المالية المتبعة في حالات العجز او الفائض؟

منهج البحث:

اعتمد الباحث على الجمع بين المنهج الاستنباطي والأسلوب التحليلي والقياسي، وذلك باستخدام أنموذج ARDL لتحليل وقياس العلاقة بين مؤشرات الهيمنة المالية الحكومية والانفاق على الصحة في العراق في مدة الدراسة. وتم تقدير نتائج العلاقة باستخدام البرنامج القياسي (EViews 10).

هيكلية البحث:

يتألف هذا البحث من ثلاثة محاور إذ يتناول المحور الأول الإطار النظري والمفاهيمي الهيمنة المالية الحكومية وعلى مفهوم الانفاق على الصحة و العلاقة بين المتغيرات وفق منطق النظرية الاقتصادية ، أما المحور الثاني يتناول تحليل مؤشرات الهيمنة المالية الحكومية خلال مدة البحث المتمثلة بالموازنة العامة (عجز وفائض) وتحليل مؤشر الانفاق على الصحة خلال مدة البحث وتحليل العلاقة بين مؤشرات الهيمنة المالية ومؤشر الانفاق على الصحة خلال مدة البحث ، وخصص المحور الثالث لقياس وتحليل أثر الهيمنة المالية الحكومية على الانفاق على الصحة في العراق .

المحور الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لمؤشرات الهيمنة المالية والانفاق على الصحة

أولاً: مفهوم الهيمنة المالية

إن مفاهيم الهيمنة المالية تختلف باختلاف نوع الهيمنة وشكلها ودرجتها التي تستخدمها الحكومة على السياسة النقدية والبنك المركزي، فحكومات الدول النامية تمارس الهيمنة المالية مباشرة في حين تمارس الدول المتقدمة الهيمنة المالية بصورة غير مباشرة، بالإضافة الى ذلك شكل الهيمنة المالية تختلف من حيث طبيعة إيرادات الموازنة العامة للدولة فالبلدان التي تكون إيراداتها بالطرق التقليدية كالضرائب والرسوم تختلف عن البلدان النفطية.

و تعني أيضا ان الحكومة يجب أن تضع خططا لأنفاقها بعيدا عن أي تنسيق مع السياسة النقدية ، وبذلك تقوم الحكومة بوضع ميزانياتها ولن تهتم بمقدار العجز في الميزانية حيث يتم تسديد هذا العجز بواسطة سوق المال أو البنك المركزي ، ويحدث هذا كثيرا اذا كان غير مستقل عن الحكومة من حيث التخطيط وتنفيذ السياسة النقدية ، طالما ان الحكومة لا تتوقع زيادة كلفة الدين لذلك لن تهتم بمقدار عجز الميزانية حيث من قبل البنك المركزي يتم تمويل هذا العجز أو من مصادر مختلفة سواء كانت حقيقية او بإصدار المزيد من النقود وهذا يؤدي الى عدم قدرة السلطة النقدية من السيطرة على التضخم والى

ارتفاع في مقدار عجز الموازنة ، كما ان معدلات التضخم سوف ترتفع يتبعها انخفاض في قيمة العملة المحلية (الوطنية) مقابل العملات الاجنبية .(سعود ، 2006 : 275). وبهذا فان مفهوم الهيمنة المالية مرتبط بموقف تصيح فيه السياسة النقدية المتبعة خاضعة الى المالية العامة وحاجاتها في ظل ارتفاع المديونية في القطاع العام والحصول على ضريبة غير كفوءه. (Rogerio L.R werneck 3 : 2005) مما تقدم يمكن القول ان الهيمنة المالية هي تدخل مفرط في رسم وتحديد أهداف السياسة النقدية من قبل الحكومة بما يخدم أهدافها ومصالحها لذلك مفهوم الهيمنة المالية بشكل أوسع أن يكون تقييد لسندات الحكومة او اقتراض الحكومي او منحها القروض المباشرة.

ثانياً: الآثار النقدية للهيمنة المالية

بما إن الهيمنة المالية تعبر عن سيطرة السياسة المالية على قرارات السياسة النقدية المتخذة من قبل البنك المركزي، ومن هذا المنطلق سوف يتم التطرق على الآثار التي تتركها أدوات السياسة المالية على المتغيرات النقدية (كالتضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف وميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي).

1- التضخم : جميع المدارس الاقتصادية أكدت على ان السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة من خلال استعمال أدواتها (الإيرادات والنفقات والقروض) من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التوزيع العادل لدخول والثروات ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وفي الدول النامية يكون جهازها الانتاجي غير كفوء وغير مرن أيضا لعدم قدرته على إستغلال موارده الإنتاجية وتمتاز بارتفاع الميل الحدي للأستهلاك وأنخفاض الإستثمار وتتميز هذه الدول أيضا بارتفاع نسبة عجز في موازنتها العامة نتيجة لكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي وارتفاع نسبة الديون الداخلية والخارجية وعدم ترشيد الانفاق العام الذي يؤدي بدوره الى إرتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) وعليه فأن أثر الهيمنة المالية على التضخم يكون أثر سلبي لأنها ترفع من معدلات التضخم الاقتصادي بسبب إنخفاض في قيمة العملة المحلية للبلد و إرتفاع الأسعار (الدوسكي ، 2011 : 103).

2- سعر الفائدة: يعد من المؤشرات الاقتصادية التي تراقب على نطاق واسع من رجال الأعمال لأنها تؤثر على قراراتهم من حيث كيفية اختيار البديل الأفضل لأستخدام أموالهم في مجالات الإستثمار والأدخار المختلفة ، فضلا على إن زيادة عجز الموازنة من أهم أثارها هو إرتفاع معدل الفائدة ، فاللجوء الى أدوات الدين المحلي وما تتضمنه من (السندات وأذونات الخزينة) من أجل سد العجز في الموازنة العامة يحتاج الى توفر شروط من أجل نجاحها وفعاليتها ولعل أهمها توفر معدل فائدة حقيقي ومرتفع نسبيا والثقة في الحكومة بالإضافة الى توفر سوق للأوراق المالية نشطة وتعتمد البلدان المتقدمة على تلك السياسة لسد العجز في موازنتها لأن تأثيرها على عرض النقد محدود وعلى مستوى العام للأسعار وبالتالي لا يكون أثر تضخمي عليه، لكن في البلدان النامية التي تلجأ الى هذه الطريقة لسد العجز ستواجه مشكلة سلبية معدل الفائدة الحقيقي وإرتفاع معدل التضخم ولحل هذه المشكلة تقوم الدول النامية برفع معدل الفائدة الأسمي اذ تلاحظ زيادة ملحوظة وإعفاء فوائد الدين العام من الضرائب على الدخل وذلك من اجل تعويض الخسائر الممكنة من ارتفاع مستوى العام للأسعار .

ثالثاً: اهم الاجراءات التي يمكن للدولة اتخاذها للحد من ظاهرة الهيمنة المالية

تسعى السلطة النقدية بشكل مستمر إلى الحد من تأثيرات السياسة المالية على الاقتصاد، سواء بشكل عام أو خاص، بهدف تحقيق أستقرار في المستوى العام للأسعار،

والذي يعد الهدف الأساسي بجانب أهداف أخرى ثانوية وتتعاون السياسة النقدية مع السياسة المالية في هذا الإطار للحد من ظاهرة الهيمنة المالية، التي تترك آثاراً ملحوظة وشاملة على متغيرات الاقتصاد الكلي.

وتلعب درجة استقلالية البنك المركزي، مدى تطور الأسواق المالية، وكفاءة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية دوراً محورياً في تقليص هذه الظاهرة وفقاً لدراسة نظرية أجراها Neyapti بعد عام 2003، تظهر الآثار التضخمية لعجز الموازنة بوضوح في حال غياب تطور الأسواق المالية وانعدام استقلالية البنك المركزي إذ تؤدي هذه العوامل إلى غياب آليات فعالة لتجميع الإيرادات الضريبية، مما يدفع إلى الإعتماد على طباعة النقود كمصدر رئيسي لتمويل العجز.

وعلى العكس من ذلك، فإن وجود سوق مالية متطورة وأستقلالية للبنك المركزي إلى جانب توفير مصادر تمويل غير تضخمية للعجز المالي، يمكن أن يخفف من تلك الآثار السلبية بناءً على ذلك سيتم تسليط الضوء على أهم الإجراءات التي يمكن للدولة إتخاذها للحد من هذه الظاهرة (جمعة ، 13: 2015)

1- **درجة استقلالية البنك المركزي:** للحد من ظاهرة الهيمنة المالية، يعد استقلال البنك المركزي من العوامل المهمة، حيث يتيح للسلطة النقدية إتخاذ القرارات بشكل مستقل، مما يساعدها في تحقيق أهدافها دون تدخل أو تأثير من الجهات الحكومية.

توجد علاقة عكسية بين استقلالية البنك المركزي وظاهرة الهيمنة المالية؛ فكلما زادت استقلالية البنك تقلصت الهيمنة المالية، والعكس صحيح فجزء من استقلالية البنك يعني أن القرارات التي تتخذها السلطة النقدية تكون بعيدة عن تأثير الحكومة، مما يقلل من تأثير الحكومة على هذه القرارات. لكن، لا يعني إستقلال البنك المركزي أن السياسة النقدية تعمل بمعزل عن أهداف السياسة الاقتصادية العامة بل هي أحد أدوات هذه السياسة، ويجب أن تكون أهداف السياسة النقدية متوافقة إلى حد كبير مع الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية.

2- **درجة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية:** لتحجيم ظاهرة (الهيمنة المالية الحكومية) تمارس قضية التنسيق بين السياستين دوراً مهماً وذلك من خلال تحديد أهداف كل سياسة بحيث تتفاعل هذه الأهداف سوية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وتضمنت الأدبيات الاقتصادية العديد من مفاهيم التنسيق بين السياستين.

إن مفهوم التنسيق بين السياستين هي (التفاهم المشترك من قبل القائمين على إدارة الدين العام والسلطتين النقدية والمالية لأهداف تلك السياسات وأن يقوم القائمون على إدارة الدين العام بتقديم رؤيتهم حول المخاطر والتكاليف التي تتناسق مع حجم الدين العام ومتطلبات تمويلية للحكومة والعمل على فصل بين أهداف السياسة النقدية وإدارة الدين العام، وتبادل المعلومات بين السلطتين وبين القائمين على إدارة العام حول احتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة .

3- **مدى تطور الأسواق المالية :** حينما تكون الإيرادات أقل من النفقات تلجأ الحكومة لتمويل العجز في الموازنة وذلك بإصدار سندات جديدة (أدونات الخزنة) غالباً ما تكون قصيرة الأجل لتمويل هذا العجز وتعرض هذه السندات في الأسواق النقدية للحصول على تمويل اللازم من الأفراد أو المؤسسات المالية خصوصاً إذا كان البنك المركزي يتمتع بدرجة استقلالية عالية عن الحكومة فإذا كان السوق غير كفء فإن عملية التمويل لن تحقق أهدافها المطلوبة هنا الحكومة لسد العجز من الواجب البحث عن مصادر تمويل أخرى ولتجنب تدخلات الحكومة وضغط على سياسة وأهداف البنك المركزي يجب أن تكون الأسواق المالية ذات كفاءة عالية ما دامت الحكومة قادرة على تمويل العجز من السوق المالي حيث إن وجود سوق مالي كفوء يتيح

للحكومة مصدرا مهما من مصادر التمويل ، ولتجنب الاقتصاد من الآثار التضخمية التي يمكن ان يسببها الاقتراض من البنك المركزي يجب توفر سوق مالي كفوء مما يتيح للحكومة تمويل العجز في موازنة الدولة كما يدعم جهود البنك المركزي في تحقيق درجة عالية من الاستقلالية .

رابعاً: مؤشر الموازنة العامة

مفهوم الموازنة العامة: لم تكن الموازنة العامة فكرة حديثة العهد عرفتها البشرية حيث عرف الفكر المالي الموازنة العامة الفرق بين الإيرادات الدولة ونفقاتها منذ قديم الأزل إذا ارتبط وجود الدولة وتطور وظيفتها بفكرة الموازنة العامة، وتعد الموازنة العامة وساطة مالية بين مكونين من مكونات السياسة المالية اللذين هما الإيرادات العامة والنفقات العامة (الجبوري وآخرون ، 2014 :22).

وتهدف الموازنة العامة لتحقيق أهداف السياسة المالية وتستخدم أيضاً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بما يستلزمه من تعبئة الأدخارات ورفع قدرة الفرد ورغبته في العمل وترشيد الاستهلاك (العلي ، 202 : 586).

وهي تتكون من جانبين مهمين الإيرادات العامة والنفقات العامة حيث عندما تكون الإيرادات العامة وهي ما تحصل عليه الدولة من دخول أكبر من النفقات العامة والتي تسجل فيها جميع مصروفات الدولة فان الموازنة في حالة فائض، ويعكس فائض الموازنة وجود اقتصاد سليم وصحي قادر على تخطي نفقاته بشكل فعال وبالتالي يحقق مستوى معيشة أفضل لأفراد المجتمع كما يمكن الحكومات من تسديد الديون الخارجية وضعف الضرائب ووضع الفرد مثل الضمانات الاجتماعية والصحية وتطوير البنى التحتية .

خامساً: الانفاق على الصحة

يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان ممن لا تتوفر لهم خدمات الصحية على عدد السكان الكلي وأن من أهم متطلبات (التنمية البشرية) هي توفير الخدمات صحية الامر الذي يؤدي الى زيادة الثروة البشرية (عواد ، 2021 : 119).

سادساً: العلاقة بين مؤشرات الهيمنة المالية ومؤشرات الانفاق على الصحة

العلاقة بين الموازنة العامة (عجز وفائض) والانفاق على الصحة:
حسب منطق النظرية الاقتصادية ان كانت الموازنة العامة في حالة فائض اي ارتفاع النفقات العامة فان الانفاق على الصحة ستزداد بسبب ارتفاع تخصصات المالية لدعم وتطوير القطاع الصحة الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية أما في حالة عجز الموازنة فان الانفاق على الصحة سينخفض بسبب انخفاض الانفاق العام .

المحور الثاني

تحليل مؤشرات الهيمنة المالية ومؤشر الانفاق على الصحة

اولاً: تحليل مؤشر الموازنة العامة

هي الخطة المالية التي تضعها الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية محددة، غالباً ما تكون سنة. تُمول هذه الموازنة من مصادر الإيرادات الحكومية المتنوعة لتغطية النفقات وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية. يُعتبر وجود عجز في الموازنة العامة عندما تتجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة خلال السنة المالية، وتُمثل الموازنة الشريان الرئيسي الذي من خلاله تفي الحكومة بالتزاماتها المالية والاجتماعية والاقتصادية (مبروك، 2015 ، 744).

جدول رقم (1) تحليل الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

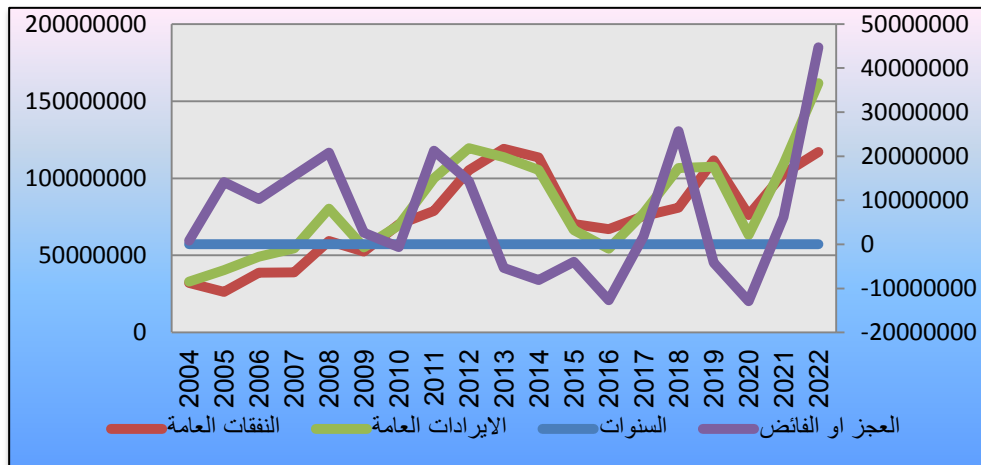
السنوات	معدل التغير السنوي للعجز والفائض %	العجز او الفائض	النفقات العامة	الايرادات العامة
2004	-----	586524	32117491	32982736
2005	79.1532	14127715	26375175	40502890
2006	-22.23	10986566	38076795	49063361
2007	41.70	15568219	39031232	54599451
2008	33.92	20848807	59403375	80252182
2009	-87.33	2642328	52567025	55209353
2010	-98.33	44022	70134201	70178223
2011	61.68	30049726	78757666	108807392
2012	51.16	65714677	105139567	119817224
2013	601-53.	-5360161	119127556	113767395
2014	216.655	29833218	83556226	105386059
2015	-117.990	-3927263	82813611	66470252
2016	451.482	21658166-	76067436	54409270
2017	108.861-	1919155	75490115	77409270
2018	3.13812	25696645	80873189	106569834
2019	7-116.1	4166527-	111723523	107556996
2020	209.94	-12882754	76082443	63199689
2021	-148.375	6232078	102849422	109081500
2022	-28.685	4444378	106888233	111332611

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على: جداول الموازنة العامة: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، والبنك المركزي العراقي: المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقارير السنوية للمدة (2004 - 2022).

معدل السنوي من عمل الباحث وفق المعادلة (معدل التغير السنوي = القيمة الحالية - القيمة السابقة) / القيمة السابقة * 100.

من الجدول يتضح ان الموازنة العامة للمدة (2004-2022) قد حققت فائضا وعجزا خلال البيانات المدروسة، فقد حققت الموازنة فائضا خلال المدة (2004-2008) حيث بلغت في العراق الايرادات العامة (32982736) مليون دينار محققة في عام 2004 فائضا مقداره (865248) مليون دينار معدلات الفائض استمرت بالارتفاع حيث في عام (2008) بلغت الايرادات العامة (80252182) مليون دينار في حين قابلها جانب النفقات العامة في تلك السنة (59403375) مليون دينار حيث حققت الموازنة العامة فائضا بلغ قيمته (20848807) مليون دينار وبمعدل سنوي حوالى (33.92%) أما خلال المدة (2009-2010) حققت الموازنة العامة عجزا واضحا بسبب انخفاض أسعار النفط عالميا وكون الاقتصاد العراقي احاديا الذي انتج عن ذلك انخفاض الايرادات العامة نتيجة انخفاض العوائد النفطية بسبب الازمة العالمية التي تأثر بها الاقتصاد العراقي حيث سجل هذا العجز انخفاضا واضحا ليصل في عام (2009) الى (2642328) مليون دينار ومعدل تغير سنوي سالبة (87.33%) اما في عام (2010) سجلت قيمة الفائض ادنى انخفاض حتى بلغت (44022) مليون دينار ومعدل نمو سالب بلغت قيمته (98.33%) ويرجع السبب الى انخفاض الايرادات العامة والتي تشكل الايرادات النفطية جزء كبير منها بسبب الازمة الرهان العقاري التي حصلت في الولايات المتحدة الامريكية التي تسببت بانخفاض في أسعار النفط عالميا، أما خلال المدة (2011-2014) سجل الفائض أعلى قيمة خلال مدة الدراسة حيث بلغت قيمة الفائض

في عام (2011) (30049726) مليون دينار وبنسبة نمو (68.16%) أما في عام (2014) إنخفضت قيمة الفائض حتى بلغت (21829833) مليون دينار ومعدل تغير سنوي مقدار (216.655%) ويعزى سبب إنخفاض الإيرادات العامة بسبب إستيلاء عصابات (داعش) الارهابية على أجزاء كبيرة من المناطق العراقية والتي أدت الى أنخفاض في الصادرات النفطية صاحبها انخفاض في أسعار النفط الخام عالميا إضافة الى ذلك زيادة النفقات ولا سيما النفقات العسكرية ونفقات هجرة عدد كبير من سكان من مناطق سكناهم , أما خلال المدة (2015-2016) أخذ معدل الفائض بالانخفاض حتى وصل مقدار العجز في عام (2015) بلغ مقداره (3927263-) مليون دينار معدل تغير سنوي سالبة مقدارها (117.990%) معدل العجز في الموازنة العامة استمر بالارتفاع حتى بلغت مقدارها في عام (2016) (21658166-) مليون دينار ومعدل سنوي مقدارها (451.48%) يعود ذلك بسبب سوء الوضع الامني وزيادة النفقات العسكرية لمواجهة العصابات الارهابية داعش التي أستولت على عدد كبير من المنافذ الحدودية والأبار النفطية إضافة الى حالة الركود الاقتصادي وأنخفاض في اسعار النفط , أما في عام (2017) بلغ مقدار الفائض في الموازنة العامة (1919155) مليون دينار ومعدل تغير سنوي (108.86%) , أما في عام (2018) أخذ هذا الفائض بالارتفاع حتى وصل (25696645) مليون دينار معدل تغير سنوي (1238.95%) ويرجع سبب هذا الارتفاع بسبب زيادة الإيرادات العامة الناتجة عن زيادة الصادرات النفطية نتيجة إسترجاع الأبار النفطية والمنافذ الحدودية التي كانت تقع تحت سيطرة المجاميع الإرهابية فضلا عن ارتفاع كل من الرسوم والضرائب التي ادت الى ارتفاع الإيرادات لتغطية النفقات , أما خلال المدة (2019-2020) الموازنة العامة تعاني من عجز واضح حيث بلغ عام (2019) (4166527-) مليون دينار ومعدل تغير سنوي سالبة مقدار (116.18%) أستمر ارتفاع في مقدار العجز حتى بلغ في عام (2020) أعلى قيمة له (12882754-) مليون دينار ويرجع سبب ذلك بسبب زيادة النفقات العامة ولا سيما النفقات الطبية بعد انتشار فايروس كورونا التي شلت حركة الإقتصادية والتي خلفت أثار سلبية في أسعار النفط العالمية وغلقت المنافذ الحدودية فضلا عن انخفاض الإيرادات العامة التي يشكل الإيرادات النفطية جزء كبير منها بسبب إعتقاد العراق عليها أما في عام (2021) بلغ مقدار الفائض في الموازنة (6232078) مليون دينار بمعدل تغير سنوي مقدارها (148.375%) وذلك بعد فتح المنافذ الحدودية بين بلدان العالم وسير الحركة التجارية وتحسن الوضع الصحي وتخلص من جائحة كورونا التي كانت لها اثار سلبية على العالم اجمع.



الشكل البياني (1) يوضح تحليل مؤشر الموازنة العامة (2022-2004)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة المالية البنك المركزي المديرية العامة لاحصاء والابحاث والتقارير السنوية للمدة (2022-2004).

ثانياً: تحليل مؤشر الانفاق على الصحة

يعد الانفاق على الصحة متغير ذو أهمية كبيرة في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية والنمو الاقتصادي ويمكن اعتباره أنفاق استثماري في رأس المال البشري لذلك يستوجب تطويره وتنميته المتمثل بالصحة من خلال زيادة الانفاق على الرعاية الصحية من أجل إعداد جيل سليم خال من الأمراض الذي يكون له تأثير إيجابي على قوة العمل من خلال تأثيرها في القوة الذهنية والبدنية التي تسعى الى زيادة الإنتاج لذلك من المؤشرات المهمة يعد الانفاق على الصحة (لفتة، 2018: 280) وفي العراق على الرغم من زيادة نسبة الانفاق الحكومي على قطاع الصحة خلال الفترة المدروسة إلا أن المستويات المتحققة مازالت بعيدة عند مقارنتها مع الدول الأخرى .

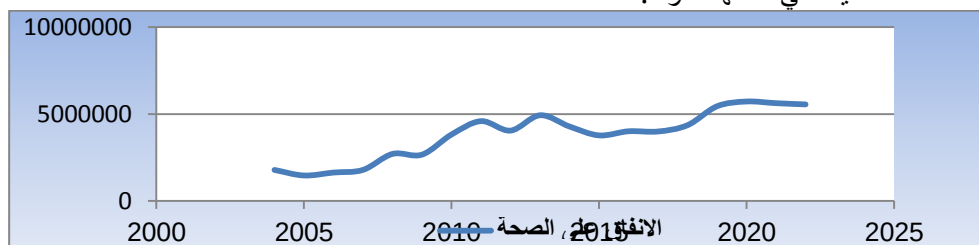
جدول (2) يوضح الانفاق على الصحة في العراق للمدة (2022-2004) مليون دينار.

السنوات	اجمالي الانفاق	الانفاق على الصحة	معدل التغير السنوي %	نسبة الانفاق الى الصحة من اجمالي الانفاق
2004	32117491	1788257.4		5.56
2005	26375175	1469086.2	-17.84	5.56
2006	38806679	1637696.9	11.47	4.22
2007	39031232	6.178921	9.25	4.58
2008	59403374	2708934.1	51.40	4.56
2009	55589721	2666786.2	-1.55	4.79
2010	70134201	3823056.5	43.35	5.45
2011	78757667	4591914.2	20.11	5.83
2012	105139575	4047971.3	-11.84	3.85
2013	119127556	4930391.2	21.79	44.1
2014	115937762	4283254.1	-13.12	3.69
2015	82813611	3772844.9	-11.91	64.5
2016	73571003	4009530.7	6.27	5.44
2017	75490115	3997396.4	-0.30	305.
2018	80873200	4360175.6	9.07	5.39

84.8	24.92	5447030.9	111723600	2019
84.5	5.007	5719766.5	124961342	2020
5.47	-1.680	5623654.5	102849422	2021
5.20	-1.251	5553276.3	106888233	2022

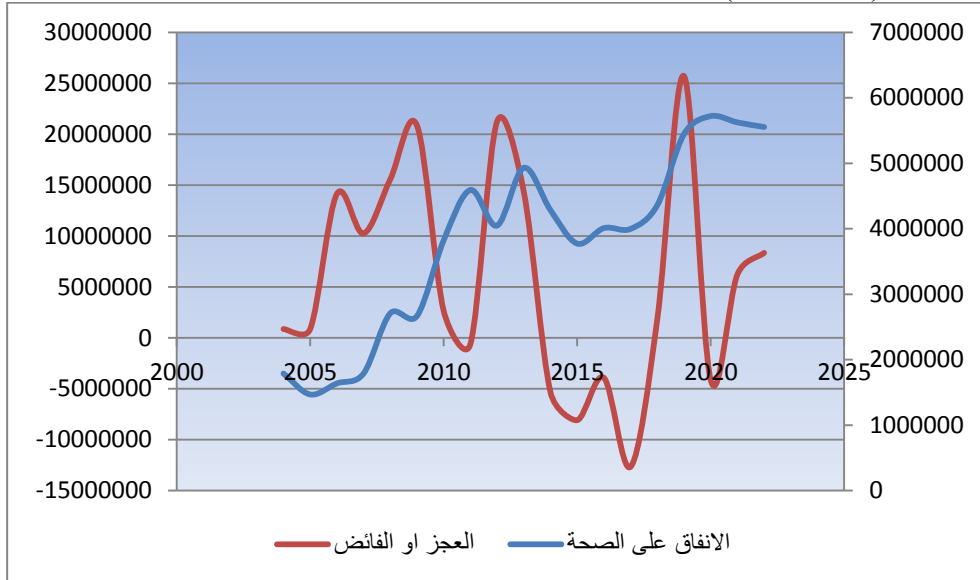
المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة الصحة، التقارير السنوية الإحصائية للمدة (2004-2022).

يُظهر تحليل بيانات الجدول أعلاه تذبذب الإنفاق على الصحة في العراق بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة المدروسة ففي عام 2004 بلغ الإنفاق على الصحة (17882574) مليون دينار مُشكلاً نسبة (5.56%) من إجمالي الإنفاق العام ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الإنفاق العام بشكل عام. استمر الإنفاق على الصحة في الارتفاع حتى عام 2006 حيث بلغ (1637696.9) مليون دينار ثم واصل الارتفاع حتى عام 2011 ليبلغ (4591914.2) مليون دينار بمعدل تغير سنوي قدره (20.11%) يُعزى ذلك إلى التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العراق، وما نتج عنه من ارتفاع الصادرات النفطية وزيادة العوائد النفطية، وبالتالي زيادة الإنفاق العام بدأ الإنفاق على الصحة ونسبته إلى إجمالي الإنفاق العام في الانخفاض في عام 2012 حيث بلغ (4047971.3) مليون دينار لا يعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض الإنفاق العام فحسب بل أيضاً إلى زيادة تخصيص الموارد لقطاعات أخرى على حساب قطاع الصحة. بعد عام 2014 تذبذب الإنفاق على الصحة بين الارتفاع والانخفاض بسبب سيطرة عصابات داعش الارهابية على مناطق واسعة من العراق، ففي عام 2015 بلغ الإنفاق على الصحة (3772844.9) مليون دينار، بينما بلغ إجمالي الإنفاق العام (82813611) مليون دينار، حيث حُصص الجزء الأكبر من النفقات للعمليات العسكرية بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، مما انعكس سلباً على الخدمات الصحية المُقدمة للمواطنين بعد التحسن الأمني والاقتصادي الذي شهده العراق بعد عام 2015 ارتفع الإنفاق العام بسبب زيادة العوائد النفطية مما انعكس إيجاباً على الخدمات الصحية التي تُقدمها الدولة، اما خلال المدة (2016-2019) ارتفع حجم الإنفاق على الصحة ليبلغ (4360175.6) مليون دينار في عام 2018 مُشكلاً نسبة (5.39%) من إجمالي الإنفاق العام. أما في الفترة (2019-2022)، فقد ارتفع الإنفاق على الصحة ليبلغ في عام 2020 نحو (5719766.5) مليون دينار بمعدل تغير سنوي قدره (5.007%) ويعزى ذلك إلى جائحة كوفيد-19 التي تسببت في إغلاق شبة تامة في جميع أنحاء العالم، مما دفع الموازنة العامة إلى تخصيص نسبة أكبر لقطاع الصحة لمواجهة الجائحة. وبشكل عام، على الرغم من زيادة الإنفاق على الصحة خلال الفترة المدروسة بهدف تحقيق التنمية البشرية، إلا أن هذه النسبة لا تزال دون المستوى المطلوب، ممّا يستدعي تطوير ودعم الخدمات الصحية التي تُقدمها الدولة.



شكل البياني (2) تطور الإنفاق على الصحة في العراق للمدة (2004-2022).
 المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2-6) والاستعانة ببرنامج (Excel)

العلاقة بين مؤشر الموازنة العامة والإنفاق على الصحة في العراق للمدة (2004 - 2022).
 في الجانب النظري من هذا البحث (الفصل الأول)، تم تناول العلاقة بين مؤشر الموازنة العامة (عجزاً أو فائضاً) والإنفاق على الصحة من منظور النظرية الاقتصادية. في هذا الجزء، سنحلل واقع هذه العلاقة في الاقتصاد العراقي استناداً إلى البيانات المتاحة التي توضح العلاقة بين مؤشر الموازنة العامة والإنفاق على الصحة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2022).



شكل البياني (3) يوضح العلاقة بين الموازنة العامة والإنفاق على الصحة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2022)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1) و (2) والاستعانة ببرنامج (Excel).

يُستدل من الشكل البياني أعلاه أن مؤشر الموازنة العامة حقق فائضاً خلال الفترة (2004-2008) بسبب ارتفاع الإيرادات العامة في عام 2009 حققت الموازنة العامة فائضاً بلغ (2642328) مليون دينار بينما انخفض الإنفاق على الصحة إلى (2666786.2) مليون دينار وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. في عام 2013 بلغت الموازنة العامة عجزاً بلغ (5360161-) مليون دينار في حين ارتفع الإنفاق على الصحة إلى (4930391.2) مليون دينار وهذا أيضاً لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

خلال الأعوام (2014-2018) شهدت الموازنة العامة عجزاً بلغ (3927263-) مليون دينار في عام 2015 مما أثر سلباً على الإنفاق على الصحة الذي انخفض إلى (3772844.9) مليون دينار بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في العراق بعد سيطرة المجاميع داعش الإرهابية على مناطق واسعة مما أثر سلباً على الاقتصاد العراقي نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية. في عام 2019 حققت الموازنة العام عجزاً بلغ (4166527-) مليون دينار بينما بلغ الإنفاق على الصحة (5447030.9) مليون دينار وهذا الارتفاع يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

خلال الفترة (2019-2020)، حققت الموازنة العامة عجزاً بسبب جائحة كوفيد-19 التي شلّت الحركة الاقتصادية وأثرت سلباً على الاقتصاد العراقي في عام 2020 بلغ عجز الموازنة العامة (21882754-) مليون دينار مع ارتفاع في الإنفاق على الصحة حيث بلغ

(5719766.5) مليون دينار بسبب زيادة النفقات العامة وخاصة النفقات الطبية بعد انتشار فيروس كورونا وتأثيره السلبي على أسعار النفط عالمياً وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. في عام 2021 حققت الموازنة فائضاً وفي عام 2022 بلغ الفائض (4444378) مليون دينار بينما انخفض الإنفاق على الصحة إلى (5553276.3) مليون دينار بسبب تحسن الوضع الصحي، وهو ما لا يتوافق أيضاً مع النظرية الاقتصادية. بناءً على ما سبق يمكن القول إن العلاقة بين وضع الموازنة العامة (عجزاً أو فائضاً) والإنفاق على الصحة كانت متباينة أو غير منتظمة خلال أغلب فترة البحث (2004-2022)، ولا تتبع بالضرورة علاقة عكسية أو طردية ثابتة مع النظرية الاقتصادية.

المحور الثالث

نتائج تقدير أثر مؤشرات الهيمنة المالية على الإنفاق على الصحة في العراق للمدة (2004-2022)

أولاً: توصيف متغيرات الدراسة

لتحقيق أهداف فرضيات الدراسة واختبارها، تم تحديد المتغيرات المستقرة التي تشمل متغيرات الهيمنة المالية (مثل الإنفاق العام، الدين العام، العجز، والبطالة) وكذلك متغيرات التنمية البشرية (مثل الإنفاق على الصحة، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق على التعليم)، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (3) متغيرات الدراسة

الرمز	الدلالة	التوصيف
LOG_SE	العجز والفائض	مستقل
LOG_SH	الإنفاق على الصحة	تابع

المصدر: من اعداد الباحث.

وبناء على الإطار النظري للدراسة فانه يجب اختبار العلاقة التالية:

$$y_1 = a + \hat{a}_1X_1 + \hat{a}_2X_2 + \hat{a}_3X_3$$

$$y_2 = a + \hat{a}_1X_1 + \hat{a}_2X_2 + \hat{a}_3X_3$$

$$y_3 = a + \hat{a}_1X_1 + \hat{a}_2X_2 + \hat{a}_3X_3$$

حيث يمثل (Y) المتغير التابع ويمثل (X) المتغير المستقل .

جدول (4): تقدير الاستجابة الطويلة والقصيرة الأجل للعلاقة بين متغيرات الهيمنة المالية والإنفاق على الصحة

ECM Regression				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_SH(-1))	0.618504	0.089438	6.915486	0.0000
D(LOG_SE)	-0.375496	0.131521	-2.85525	0.0068
CointEq(-1)*	-0.092576	0.019475	-4.75392	0.0000
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_SP	0.006317	0.467340	0.013517	0.0893
LOG_PD	0.160830	0.397643	-0.44460	0.0880
LOG_SE	-0.667281	0.453663	1.470873	0.0491
C	7.359210	9.596563	0.766859	0.4477

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

من نتائج جدول (4) نجد الآتي:

1. يُؤكد مُعامل تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الهيمنة المالية والإنفاق على الصحة في العراق خلال الفترة (2004-2022). وبما أن هذا المُعامل سالب ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 1%، فإنه يُشير إلى أن أي انحراف عن مسار التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه بسرعة تُقدّر بـ 9% في كل فترة زمنية (أي أن 9% من الانحراف يتم تصحيحه في كل فترة).

2. SE (العجز والفائض): يشير إلى وجود علاقة عكسية بين LOG_SE و LOG_SH. بزيادة العجز يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على الصحة خلال مدة الدراسة (2004-2022)، والسبب يرجع في أوقات العجز المالي الكبير، قد تضطر الحكومة إلى تقليص الإنفاق على مختلف القطاعات بما في ذلك الصحة.

ثانياً: التحقق من صلاحية النموذج - نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين
 يُقدّم الجدول (3) نتائج اختبارات التشخيص الإحصائي التي تُقيّم وجود الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين في النموذج الذي يدرس العلاقة بين متغيرات الهيمنة المالية والإنفاق على الصحة.

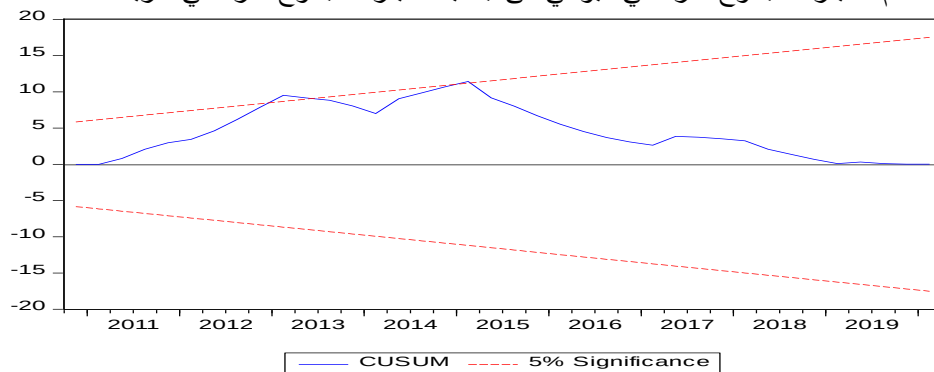
جدول (5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين بين متغيرات الهيمنة المالية والإنفاق على الصحة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.009841	Prob. F(2,46)	0.9902
Obs*R-squared	0.025662	Prob. Chi-Square(2)	0.9873
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.072601	Prob. F(1,57)	0.7886
Obs*R-squared	0.075052	Prob. Chi-Square(1)	0.7841

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 10

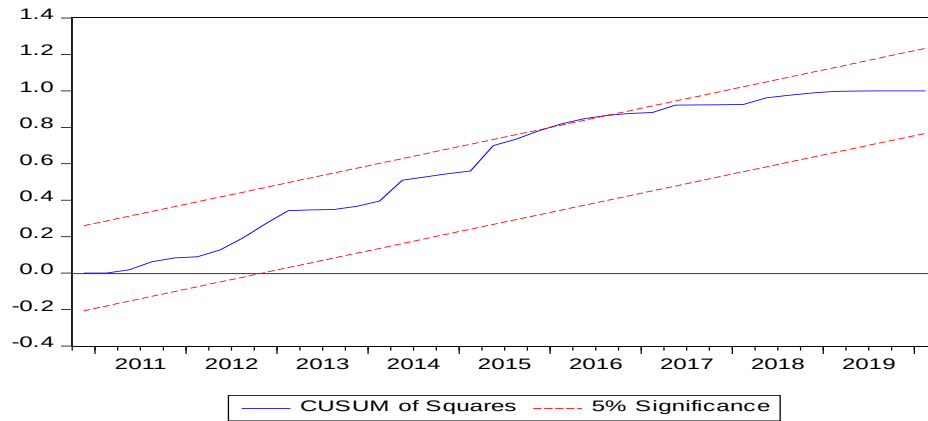
يُستدل من الجدول (5) على أن النموذج المُقدّر لا يُعاني من مشاكل الارتباط الذاتي أو عدم ثبات تجانس التباين. وذلك لأن نتائج الاختبارات المُجرّاة لا تُتيح رفض فرضية العدم، التي تنص في هذه الحالة على عدم وجود ارتباط ذاتي وعدم وجود عدم ثبات في تجانس التباين.

التحقق من صلاحية النموذج - نتائج اختبار CUSUM : يتم التأكد من استقرار هيكل النموذج باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي إلى جانب اختبار المجموع التراكمي لمربعات



الشكل (4) اختبار المجموع التراكمي للبواقي

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews10 الاصدار العاشر.



الشكل (5) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواق

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح شكلي (5)(4) المجموع التراكمي لبواق نموذج التكامل المشترك المقدر (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواق نفس النموذج (CUSUM SQ) على الترتيب ويشير وقوع منحني الرسم البياني للبواق المقدرة في كلا الشكليين بين الحدين الأدنى والأقصى بأن هناك اتساق بين معلمات الأجل القصير والأجل الطويل وهو ما يسمى بالاستقرار الهيكلي لمتغيرات الدراسة فيما بين الأجل القصير والطويل.

الاستنتاجات:

1. إن النتائج التي توصل اليها البحث هي اثبات الفرضية التي بني البحث على اساسها والتي أشارت الى ان بعض مؤشرات الهيمنة المالية الموازنة العامة (عجز وفائض) أدت الى تراجع في مؤشر الانفاق على الصحة في العراق في حالة العجز خلال مدة البحث (2004-2022).
2. أظهرت النتائج ان علاقة بين عكسية بين الموازنة العامة (فائض وعجز) والانفاق على الصحة خلال مدة الدراسة (2004-2022) حيث بزيادة العجز يؤدي الى انخفاض الانفاق على الصحة والسبب في اوقات العجز المالي تضطر الحكومة الى تقليل الانفاق على قطاعات بما فيها قطاع الصحة .

التوصيات:

1. يُعدّ تعزيز الإنفاق على قطاع الصحة من خلال توفير المستلزمات الضرورية استثماراً حيوياً يؤثر إيجاباً في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية نظراً لأهمية هذا القطاع وتأثيره في جميع القطاعات الأخرى فإن توفير بيئة صحية سليمة يُساهم في زيادة القدرة على الإنتاج والعمل.
2. سعياً لتجنب العجز في الموازنة العامة وأثاره السلبية على مؤشرات الهيمنة المالية، يجب على الحكومة تنويع مصادر الإيرادات العامة، المباشرة وغير المباشرة (كالضرائب والرسوم وغيرها).
3. يجب تصحيح هيكل الموازنة العامة وذلك من خلال تبني سياسة مالية منضبطة عن طريق ترشيد الانفاق العام غير الضروري كونه السبب الرئيسي في زيادة النفقات الظاهرية والتي تنعكس على مجمل الدين العام .

المصادر:

- 1- مبارك واخرون، ابراهيم عبد الرحيم مبارك وممدوح عبد المولى عبد السلام وعصام أحمد البدرى، 2024 ، أثر تفعيل الشمول المالي في علاج عجز الموازنة العامة لدولة خلال الفترة (1991-2021)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية.
- 2- الدوسكي والوائل، ازاد محمد حسين الدوسكي، سمير فخري الوائلي، 2011، أثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراق للمدة (2003-2010) تحليل وقياس، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 7، العدد 23.
- 3- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، التقارير السنوية للمدة (2004 – 2022).
- 4- الجبوري و خضير، مهدي سهر وخضير سعدون رشيد (2014)، " قياس وتحليل العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق " ، مجلة جامعة كربلاء للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 3 ، العدد 11.
- 5- دواسي سعود، 2006، السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2007 ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- 6- عبد الرحمن عبيد جمعة، 2015، سياسات تقليص العينة المالية الحكومية، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الانبار - مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية – الادارية.
- 7- العلي، عادل فليح، 2002، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية لطباعة والنشر، الموصل.
- 8- عواد، خالد روكان عواد، 2021، قياس وتحليل أثر العولمة على بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004-2019) ، أطروحة دكتوراه، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد .
- 9- لفتة، أميرة خلف لفتة، 2018، التنمية الصحية المستدامة ونتائجها على المورد الاقتصادي، العراق حالة دراسية، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، الجامعة التكنولوجية، المجلد 36 ، العدد 3.
- 10- مبروك، نزيه عبد المقصود محمد مبروك، 2015، شفافية الموازنة العامة للدولة واهميتها والية تعزيزها، كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد 30 ، جزء 3 .
- 11- وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث السنوية للمدة (2004-2022).
- 12- وزارة الصحة ، التقارير السنوية الاحصائية للمدة (2004-2022).
- 13- Rogerio L. R. Werneck0 Tax Reform on The Brink of Fiscal Dominance Apolitical Econonmy Model0 20050p.3